عودة مسلسل استجواب الوزراء تهدد الحكومة الكويتية

ص3

مهرجان قرطاج السينمائي يتجاوز الفساتين ويخلص لمبادئه

ص12

الانهيار المالي يغلق صحيفة «ذا دايلي ستار» اللبنانية

ص16

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2021/11/03

27 ربيع الأول 1443

السنة 44 العدد 12229

Wednesday 03/11/2021

44th Year, Issue 12229

تصعيد جديد لإخوان اليمن: هجوم على السعودية وتمهيد لحلف مع الحوثيين

بيان حزب الإصلاح مقدمة لصفقة مع المتمردين تقود إلى تسليم مأرب

عدن – قالت مصادر سياسية يمنية إن الإخوان في اليمن يدفعون نحو توتير العلاقة بين "الشرعية" اليمنية والتحالف العربي من خلال تصريحات مسيئة للسعودية في موقف قال مراقبون يمنيون إن توقيته يخدم الهجوم الحوثي كما أنه يوسّع الخلاف داخل صف القوى اليمنية التي تقف ضد المتمردين.

ووصف المراقبون البيان الصادر عن الأحزاب والقوى السياسية في مأرب، والذي حمّل الحكومة اليمنية والتحالف العربي مسؤولية الفشل في إدارة المعركة، بأنه محاولة للتنصل من تبعات التغول العسكري الحوثي واقتراب الميليشيات من مركز المحافظة الاستراتيجية الغنية بالنفط والغاز.

وقال هؤلاء المراقبون إن البيان الذي وقعت عليه الاثنين فروع أحزاب التجمع اليمني للإصلاح، والمؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الرشاد السلفي، محاولة جديدة لخلط الأوراق في هذا التوقيت الذي تقترب فيه الميليشيات الحوثية من مركز محافظة مأرب بعد السيطرة على 12 مديرية من أصل 14 مديرية.

واعتبروا أن مشاركة حزب الإصلاح (ذراع جماعة الإخوان في اليمن) في البيان هو استمرار للنهج الإعلامي للجماعة القائم منذ وقت مبكر على تحميل التحالف العربي والحكومة اليمنية مسؤولية الفشل العسكري والسياسي في إدارة المعركة مع الحوثيين، على الرغم من سيطرة الجماعة على مفاصل الحكومة وخصوصا في الجانب العسكري، إضافة إلى إحكام الإخوان هيمنتهم على محافظة مأرب بشكل كامل، واختطافهم للقرار السياسي والعسكري في الشرعية ومحافظات مأرب وشبوة وتعز بشكل خاص.

ولم تستبعد مصادر سياسية يمنية مطلعة أن يكون هذا الموقف العلني الذي يقف خلفه حزب الإصلاح مقدمة لإظهار الخطاب الإخواني المتطرف تجاه التحالف العربي والذي كان يتم التسويق له خلال السنوات السابقة بشكل غير مباشر عن طريق ناشطي الجماعة وإعلامييها، في الوقت الذي كان فيه الحزب يلتزم الصمت ويتنصل أحيانا من تصريحات بعض قادته ومواقفهم المناوئة للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

وفي تصرح لـ"العرب" اعتبر الباحث السياسي اليمني ورئيس مركز فنار لبحوث السياسات عزت مصطفى أن "بيان تنظيم الإخوان المسلمين الذي وقّع تحت مسمى الأحزاب والقوى السياسية في مأرب هو اعتراف رسمي بنجاح التنظيم في مهمة إفشال الشرعية والتحالف العربي".

ويقول مصطفى إن البيان "أقرب إلى إعلان انتصار التنظيم الدولي للإخوان بصيغة تهديد مبطن بالاستسلام للحوثيين وتسليمهم مدينة مأرب وحقول النفط في صافر. إلى جانب كونه تمهيدا سياسيا وإعلاميا لتحوّل التخادم الإخواني – الحوثي في اليمن إلى تحالف سياسي رسمي، عبر دخول الحوثيين مأرب بصفقة سياسية وليس باجتياح عسكري بعد أن نجح الطرفان في استنزاف قبائل مأرب".

وأضاف "يمهد البيان الإخواني في مأرب إلى مفاجآت قريبة بإعلان رسمي مشترك إخواني – حوثي على مستوى مأرب لتحييد شرعية الرئيس عبدربه منصور هادي ووضع التحالف العربي أمام أمر واقع يهيئ لتسوية سياسية شاملة تنحصر بين الحوثيين والإخوان وتنسف ما تبقى من إمكانية لتنفيذ اتفاق الرياض مع المجلس الانتقالي، بهدف استبعاد الأخير من أيّ عملية تسوية سياسية شاملة نتيجة تسليم مأرب للحوثيين".

وأشار مراقبون للشأن اليمني إلى أن البيان الأخير الصادر عن أحزاب مأرب والذي يحمل اتهاما صريحا للحكومة والتحالف العربي بخذلان محافظة مأرب، والفشل في إدارة المعركة ضد الحوثيين، بأنه نقطة تحول في الاصطفافات اليمنية داخل معسكر الشرعية، مع اقتراب خطاب الإخوان العلني من مواقفهم غير المعلنة منذ بداية الحرب والتي تصب في اتجاه تحميل التحالف العربي المسؤولية عن التعثر في هزيمة المشروع الإيراني في اليمن.

وعبرت الأحزاب الستة في بيانها "عن استغرابها الشديد لأداء التحالف العربي وسوء إدارته للمهمة التي أنيطت به". مشيرة إلى "أن قيادة الحكومة الشرعية فشلت فشلا ذريعا في مسؤولياتها على مختلف الأصعدة سياسيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا ما انعكس سلبا على مشروع المقاومة لإسقاط الانقلاب (الحوثي) واستعادة الجمهورية".

وفي تعليق على البيان قال الباحث السياسي السعودي علي عريشي لـ"العرب"، " ذهلت بحجم المغالطات الواردة في البيان والتي تعكس بالدرجة الأولى استخفافاً بالشارع اليمني الذي يدرك جيداً أن التيار الإخواني في حزب الإصلاح هو الذي يستأثر بالسلطة والقرار السياسي والعسكري اليمني ويقف في الوقت نفسه خلف عمليات تسليم المحافظات والمديريات اليمنية لميليشيات الحوثي ميدانياً، بينما يعتقد هذا التيار أن بمقدوره التهرب من مغبة تواطئه مع الميليشيات الحوثية وتحميل التحالف العربي المسؤولية عن ذلك ببيان".

وحول دلالات توقيت البيان أضاف عريشي "إذا ما وضعنا في الحسبان طبيعة المرحلة الحرجة والتوقيت الحالي للمعركة فإن خروج هذا البيان في هذا التوقيت يوحي بنوايا مكشوفة لدى التيار الإخواني المسيطر على القرار السياسي والعسكري اليمني بتسليم ما تبقى من المواقع المحررة للميليشيات الحوثية وخصوصاً المواقع النفطية في مأرب وشبوة بما فيها مدينتا مأرب وعتق عاصمتا المحافظتين".

أداء «شرعية» مأرب في مواجهة الحوثيين يثير الشكوك

علي عريشي

اليمنيون يدركون أن الإخوان يستأثرون بالقرار السياسي والعسكري

عزت مصطفى

بيان الإصلاح اعتراف بإفشال مهمة الشرعية والتحالف العربي

الدبيبة يشارك في الانتخابات الرئاسية بدعم أممي ودولي

الحبيب الأسود

تونس – قالت أوساط سياسية ليبية إن الخطة التي كانت تدار في الخفاء بهدف تمكين رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة من الترشح للاستحقاق الرئاسي قد ظهرت أخيرا إلى العلن بعد إعلان مفوضية الانتخابات عن شروط الترشح التي جاءت على مقاس الدبيبة، وهو ما يعني أن الانتخابات ستجرى في موعدها.

وأضافت المصادر أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة وضعا جميع البيض في سلة مصراتة لتكون حاكمة ليبيا القادمة، وقطعا الطريق أمام بقية الأطراف المتنازعة، بفسح المجال أمام رئيس الحكومة لخوض غمار المنافسات مستندا إلى الإمكانيات المادية والمعنوية للدولة.

والأسبوع الماضي قال تقرير منسوب إلى جهاز المخابرات الليبية تحت بند "سري وعاجل" إن الدبيبة كشف في اجتماع عقده مؤخراً في مدينة مصراتة وحضره عدد من الأعيان وقادة التشكيلات المسلحة نيته الترشح إلى الانتخابات، لافتا إلى أن "لديه ترتيبات بالخصوص مع عماد السايح رئيس مفوضية الانتخابات".

وحسمت المفوّضية العليا المستقلة للانتخابات موقفها من المادة 12 المتعلقة بشروط الترشح للرئاسيات والتي كانت البعثة الأممية طالبت مجلس النواب بتسريع النظر في التعديلات المقترحة بخصوصها ودعت "إلى إزالة القيود المفروضة على المشاركة في الانتخابات للسماح لليبيين الذين يشغلون مناصب عامة بفرصة تجميد مهامهم من وقت تقدمهم بطلبات الترشح للانتخابات الرئاسية، على النحو الذي اقترحته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات".

ولم يحدد بعد شكل النظام السياسي الذي ستعتمده ليبيا بعد الانتخابات لكن مسودة الدستور التي من المتوقع أن يجرى استفتاء بشأنها بعد الاستحقاقات تحدد النظام الرئاسي كنظام سياسي للبلاد وهو ما سيتيح للدبيبة إذا فاز التحكم في البلاد.

وتنص المادة 12 من قانون الانتخابات الرئاسية الذي أصدره مجلس النواب في التاسع من سبتمبر الماضي على أنه "يُعدّ كل مواطن، سواء أكان مدنيًا أم عسكريًا، متوقفًا عن العمل وممارسة مهامّه (قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر)، وإذا لم يُنتخب فإنه يعود إلى سابق عمله وتُصرف له مستحقاته كافة"، بينما ينص التعديل المقترح من المفوضية وتدعمه البعثة الأممية على أنه "يُعدّ كل مواطن، سواء أكان مدنيًا أم عسكريًا، متوقفًا عن العمل وعن ممارسة مهامّه (عند إعلان المفوضية عن بدء العملية الانتخابية ولمدة ثلاثة أشهر)".

وبينما لم يعلن مجلس النواب عن قبوله بالتعديلات، أعلنت المفوضية الثلاثاء عن الشروط الخاصة بالترشح لمنصب رئيس الدولة وقد تضمنت التعديل المقترح من قبلها والمدعوم من الأمم المتحدة للمادة 12، وجاء فيه "في حال كان المترشح يشغل وظيفة قيادية عامة، ينبغي عليه التوقف رسمياً عن ممارسة عمله قبل الرابع والعشرين من ديسمبر وتقديم ما يثبت ذلك من وثائق".

وأعلنت وزارة الخارجية الألمانية الأحد دعمها لبيان البعثة الأممية إلى ليبيا الذي أكد ضرورة اعتماد التعديلات اللازمة على الإطار القانوني للانتخابات في ليبيا.

وقال مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الألمانية كريستيان بوك "ندعم هذا البيان الذي يؤكد على الإطار القانوني الشامل ووحده هو من سيمهد الطريق لعملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة في ليبيا مع احترام مبدأ إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل".

وشدد محللون أن الموقف الألماني كان مؤشرا على وجود توافقات في مستوى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تمكين الدبيبة من الترشح للانتخابات القادمة وفسح المجال أمامه ليكون رئيسا لليبيا في المرحلة المقبلة.

واعتبرت أوساط ليبية أن تدخل الأمم المتحدة مباشرة في تحديد مواقف مجلس النواب من التعديلات التي طالبت بها مفوضية الانتخابات يؤكد على وجود تنسيق سابق بين البعثة والمفوضية وبعض القوى الإقليمية والدولية التي تسعى لفسح المجال أمام الدبيبة للترشح للانتخابات.

ويرى محللون ليبيون أن ما ورد من تعديلات مقترحة من قبل مفوضية الانتخابات ومن دعم مباشر لها من بعثة الأمم المتحدة يعني أن هناك توافقات حصلت منذ فترة حول فسح المجال للدبيبة بالترشح للانتخابات الرئاسية ليفوز بها وبالتالي ليقطع الطريق أمام الشخصية الجدلية، ولاسيما أنه نفذ حملة دعائية واسعة خلال الأشهر الماضية ما جعله يحظى بأعلى نسبة من نوايا التصويت في البلاد.

حزب المستقبليين.. هل هو مظلة جديدة للنهضة استعدادا لما بعد قرار الحل

تونس – لفتت أوساط سياسية تونسية إلى التزامن بين إعلان مجموعة المستقيلين عن تكوين حزب سياسي جديد بعد الخروج من حركة النهضة وبين تزايد الحديث عن حل الحركة استنادا إلى تقرير محكمة المحاسبات وإصرار الرئيس التونسي قيس سعيد على التسريع بتنفيذ ما جاء من أحكام قد تنتهي إلى حل ثلاثة أحزاب من بينها حركة النهضة.

ولم تستبعد هذه الأوساط أن يكون السعي للإعلان عن حزب جديد استعدادا لمرحلة جديدة قد تقود إلى حل حركة النهضة بسبب قضية اللوبينغ بالرغم من بياناتها التي تنفي أيّ صلة لها بالموضوع، مشيرة إلى أن الحركة عرفت بقدرتها على المناورة واستعدادها لأيّ سيناريوهات يمكن أن تهدد بقاءها.

وقالت هذه الأوساط إن تشكيل حزب سياسي جديد بهوية مدنية كما يعلن عن ذلك بعض القادة المستقيلين قد يكون مخرجا ذكيا لإخراج حركة النهضة من ورطتها القانونية فيما لو ثبتت الاتهامات التي تضمّنها تقرير دائرة المحاسبات. كما أن المظلة الحزبية الجديدة ستساعدها على الخروج من ورطة تاريخ حركة النهضة خاصة ما تعلق باتهامها بالعنف واختراق مؤسسات الدولة وموقفها السلبي تاريخيا من المكاسب التشريعية ذات البعد الاجتماعي التي تأسست على مجلة الأحوال الشخصية.

ويعتقد مراقبون سياسيون محليون أن موجة الاستقالات التي عرفتها النهضة خلال السنوات الماضية لم تكن ضد الحزب ولا تاريخه ولا خططه في الهيمنة والاختراق، وهي ترتبط أساسا بشخص راشد الغنوشي رئيس الحركة والمسيطر على قرارها، وهو ما يجعل العودة إلى الحركة أو تأسيس حزب شبيه بها وبنفس المبادئ والتوجهات الكبرى أمرا ممكنا ومقبولا حتى من الذين استمروا مع الغنوشي من قيادات.

وفي سؤال لـ"العرب" عن إمكانية حل حزب حركة النهضة وظهور حزب بديل، قال المحلل السياسي التونسي منذر ثابت إن "الذهاب إلى مشهد سياسي جديد لا يعني بالضرورة أن حركة النهضة لن تعود تحت عناوين ومضامين جديدة".

وحث الرئيس قيس سعيد في أكثر من مرة محكمة المحاسبات إلى أن "يُرتّب بسرعة الآثار القانونية لما ورد في تقرير محكمة المحاسبات من تجاوزات وجرائم انتخابية مختلفة"، متحدثا عن وجود تمويل أجنبي لحملات انتخابية لثلاثة أحزاب.

وتقول الأوساط السياسية السابقة إن الرئيس قيس سعيد قد يكون حصل على معطيات إضافية وتأكيدات مختلفة على أن ما جاء في تقرير محكمة المحاسبات أمر دقيق، ولهذا فهو يحث على المضي في تنزيل تلك الحقائق إلى قرارات قضائية لإظهار أن المرحلة الجديدة تعتمد على الأدلة في الحرب على الفساد كما أنها لا تتسامح مع أيّ جهة أو حزب مهما كان وزنه وعلاقاته في الداخل والخارج.

وأكد ثابت أن "حل الأحزاب مسألة تحتاج إلى إجراءات ودرجات تقاض، لكن من حيث المبدأ المفروض أن يتم التحقيق في التمويل الأجنبي للأحزاب والجمعيات منذ 2011".

ويقول المراقبون إن القضاء الذي كان في السابق واقعا تحت تأثير الضغوط السياسية المختلفة أصبح الآن في وضع أفضل، ما يمكّنه من الذهاب في أحكامه إلى أقصى العقوبات بدءا بإلغاء فوز قوائم بالانتخابات وصولا إلى حل الأحزاب.

وأكد بسام الطريفي نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن فرضية حلّ الأحزاب المعنية بهذه التجاوزات أمر ممكن قانونيا، و"يمكن أن تتقدم رئاسة الحكومة بدعوى في ذلك مثلما تم مع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي سابقا".

لكنه تساءل في تصريح لـ"العرب" إن كان محتوى تقرير محكمة المحاسبات "له انعكاسات على تواجد الأحزاب المعنية في المشهد السياسي".

منذر ثابت

حل النهضة لا يعني أنها لن تعود تحت عناوين جديدة

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1